مدى فاعلية اجراءات التدقيق الداخلي في المصارف في الحد من الفساد الاداري والمالي

م.د.فاطمة فزع هداب
معهد الادارة الرصافة

م.م.ليلى عبد جاسم
معهد الادارة الرصافة

م.د. صهباء عبد القادر احمد
معهد الادارة الرصافة

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359

http://doi.org/10.31272/JAE.i129.64

تأريخ أستلام البحث : 2021/5/11

مقبول للنشر بتأريخ : 2021/6/13

المستخلص

يهدف البحث الى بيان فاعلية اجراءات التدقيق الداخلي في المصارف في الحد من الفساد الاداري والمالي ، ولتحقيق هدف البحث تم اعداد (100) استمارة استبيان وتوزيعها على عينة من موظفي التدقيق الداخلي العاملين في المصارف العراقية، وقد تم اختبار فرضية البحث وتحليل البيانات من خلال الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية المناسبة ، واعتمادا على نتائج التحليل تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كان أهمها :ان وجود تدقيق داخلي فعال وكفوء في المصارف يساعد في اكتشاف حالات الفساد الاداري والمالي وبالتالي الحد منه . وقد خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها: ضرورة زيادة الاهتمام بالتدقيق الداخلي بعدها احد اهم عناصر الرقابة الداخلية الفعال، اعطاء التدريب المستمر للعاملين في قسم التدقيق الداخلي الاهمية البالغة لمواكبة اليات التدقيق الحديثة، كما ينبغي الاستجابة السريعة لملاحظات التدقيق الداخلي من ادارة المصارف.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي في المصارف، الفساد الاداري والمالي .

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 46 / العدد 129 / ايلول/ 2021
الصفحات : 420-433

المقدمة

يتولى التدقيق الداخلي مهمة تدقيق تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، نتيجة ارتباطها المباشر والمساند للإدارة العليا، اذ يتصف عمل التدقيق الداخلي بالشمولية من كافة الجوانب الإدارية والمالية والفنية، وذلك من أجل التحقق من الالتزام بالتعليمات واللوائح والقوانين، ولضمان الاستفادة القصوى من الوقت والمال. ومن هذا المنطلق فإن التدقيق الداخلي يعد وسيلة لاكتشاف الانحرافات ومنها عمليات الفساد التي لا تتفق مع الانظمة والقوانين التي تحكم عمل المصارف من ناحية و تؤثر تأثيراً فاعلا في عامل الثقة، ويتكون الاطار العام للبحث من اربعة مباحث ، خصص المبحث الاول لمنهجية البحث ودراسات سابقة وتناول المبحث الثاني الجانب النظري للبحث الذي تطرق الى مفهوم التدقيق الداخلي واجراءته في الحد من الفساد الاداري والمالي في المصارف ، اما المبحث الثالث فقد تضمن الجانب التطبيقي للبحث من خلال تحليل نتائج الاستبانة لعينة البحث التي شملت على المدققين الداخليين العاملين في عينه من المصارف العراقية ، واخيرا جاء المبحث الرابع بأهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها .

المبحث الاول
منهجية البحث ودراسات سابقة

1-1 مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بان ضعف اجراءات التدقيق الداخلي في المصارف التي تشوبها حالات الفساد الاداري والمالي يؤدي الى عدم امكانية اكتشاف تلك الحالات او تشخيصها لمواجهتها او الحد منها قدر الإمكان.

2-1 اهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أهمية التدقيق الداخلي كأحد أدوات الرقابة الداخلية ، وفي ظل هذه المرحلة وزيادة حالات الفساد المالي والاداري وتنوعها لابد من وجود اهتمام من الادارة العليا بإجراءات التدقيق الداخلي والمعتمدة في المصارف وبيان مدى فاعليتها في مساعدة المدقق بالكشف عن هذه الحالات والحد منها.

3-1 أهداف البحث : يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

- بيان مفهوم التدقيق الداخلي واهدافه.
- بيان مفهوم الفساد الاداري والمالي وانواعه.
- بيان اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي في المصارف .
- تقديم مقترحات وتوصيات تساعد المدقق الداخلي في الكشف عن الفساد الاداري والمالي في المصارف العراقية ومن ثم الحد منها .

4-1 فرضية البحث: يقوم البحث على الفرضية الاتية ان وجود تدقيق داخلي فاعل وكفوء في المصارف العراقية يساعد على الحد من الفساد الاداري والمالي. وتتفرع من هذه الفرضية الفرضتين الاتيتين :-

- الفرضية الصفرية : لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف وبين اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي.
- الفرضية البديلة : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف وبين اجراءات التدقيق الداخلي في المصارف في الحد من الفساد الاداري والمالي.

5-1 منهج البحث : أعتمد البحث المنهج الوصفي في تناول مشكلات البحث وإثبات فرضياته في الجانب النظري لتحقيق أهداف البحث، كما تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي منه.

6-1 المجتمع والعينة : المدققون الداخليون العاملين في عينه من المصارف العراقية وهي(مصرف الرافدين / الحي العربي /مصرف الشرق الاوسط / مصرف الرافدين الادارة العامة /المصرف العقاري / بغداد / مصرف العراقي الاسلامي /مصرف اسيا العراق الاسلامي .

7-1 مصادر جمع البيانات :

- الجانب النظري: تم الاعتماد على الكتب والرسائل والأطاريح الجامعية ، وكذلك البحوث المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .
- الجانب العملي: تم اعداد استبانة (100) وتوزيعها على المدققين الداخليين العاملين في المصارف العراقية .

8-1 دراسات سابقة

1- الغالي، بوخروبة ، بلقاسم ، دواح ، 2019، دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية - دراسة عينة من المصارف لوالية مستغانم.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف على مستوى ولاية مستغانم ، ولتحقيق هدف الدراسة تم اعداد استبيان شملت على مجموعة من موظفين التدقيق البالغ عددهم 48 من أربعة مصارف ، وقد تمت تحليل الاستبيان باستخدام برنامج الاحصائي SPSS وبعد التحليل ، أظهرت النتائج أن هناك وعيًا لدى إدارة التدقيق الداخلي في المصارف بأهمية إدارة المخاطر ،كما ان المدققون

الداخليين على مستوى المصارف لديهم ما يكفي المعرفة بالمعايير المطلوبة لإبراز مبادئ إدارة المخاطر ، وأن هناك تعاون بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

2- عطاطرة ، أيمن فتحي ، 2018 ، دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد في الدوائر الحكومية الفلسطينية

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد في الدوائر الحكومية مع استعراض لمكونات النظام الرقابي الفعال ، ولتحقيق هدف البحث أعدت استبانة خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (31) مديرا عاما ورئيس وحدة تدقيق داخلي في الدوائر الحكومية الفلسطينية، واستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات، واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: كلما كان النظام الرقابي الموجود في الوحدة فعال ادى ذلك الى الحد من الفساد، وجود رقابة داخلية فعالة وتمتلك الخبرة يساعد في اكتشاف حالات الاحتيال وبالتالي يؤدي الى الحد من الفساد في الوحدات الحكومية.وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها: ضرورة قيام الوحدات بتطبيق قواعد السلوك ومتابعتها، زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية بعدها احد اهم عناصر النظام الرقابي الفعال، تبني التدريب المستمر للعاملين في الرقابة الداخلية لمواكبة اليات التدقيق الحديثة.

3- ناصر ، أنور عباس ، 2018 ، دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والإداري

يهدف البحث الى تفعيل دور المدقق الداخلي في الحد من حالات الفساد المالي والإداري والعمل على رفع مستوى مهنة التدقيق والمدقق وذلك لتفعيل دوره الرقابي، وتناول البحث مفاهيم الفساد المالي والإداري وانواعه وكذلك استعراض مفهوم التدقيق الداخلي وانواعه ودوره في معالجة حالات الفساد المالي والإداري. ولتحقيق هدف البحث قام الباحث باعداد (50)استمارة استبيان ومن ثم تحليل تلك البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS ، و توصل الباحث الى جملة استنتاجات كان اهمها عدم وضوح وتعقيد القوانين الخاصة بالأمور المالية للعاملين في الوحدات الحكومية المختلفة ساهم في ظهور مشكلة الفساد المالي والإداري ، كما ان قلة كفاية أكثر المدققين من التأهيل العلمي المناسب يؤدي الى ظهور مشكلة الفساد المالي والإداري، وكانت اهم توصيات البحث إن رفع المدقق الداخلي لمستوى فاعلية وكفاءته الوظيفية وخاصةً ذاتيا وعدم تكوين علاقات شخصية مشبوهة مع اصحاب او مدراء الوحدات الحكومية سيساهم في مكافحة وتقليل حالات الفساد المالي والإداري.

4- حمد ، منى كامل ، 2016 ،دور الاتجاهات المعاصرة للتدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والاداري

يهدف البحث الى عرض الاتجاهات المعاصرة للتدقيق الداخلي .والتعرف على مفهوم الفساد المالي والاداري اعدت الباحثة دليل ارشاديا مقترحا لعمل التدقيق الداخلي في مجال التدقيق المالي والتشغيلي يتضمن عدة البنود، كما و اقترحت دليل ارشادي لعمل التدقيق الداخلي وفقا لاتجاهاته المعاصرة. وتوصلت الباحثة الى الاستنتاجات من اهمها تلعب اجهزة التدقيق الداخلي دورا مهما في رفع مستوى الاداء المالي والاداري الحكومي ، وتعد العنصر الاساس في حماية الممتلكات والاموال العامة . لقد توسع وتطور مفهوم التدقيق الداخلي بحيث لم يعد مقيدا بالمعنى التقليدي الذي اقتصر على فحص وتقييم مدى سير العمل وفقا للمنظمة الموضوعة , إنما أصبح يتسم بطابع استشاري لمساعدة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها وإضافة قيمة إلى عملياتها. كما اوصت الباحثة بضرورة تطوير ادلة للتعامل مع الاحتيال والفساد مصممة ومطورة بحسب معايير التدقيق الدولية لتفعيل دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد.

1- **Ezekiel Olukayode, 2019, Effect of Internal Audit Quality on Corruption in Nigeria Public Sector**

تأثير جودة التدقيق الداخلي على الفساد في القطاع العام في نيجيريا

تبحث الدراسة في تأثير جودة التدقيق الداخلي على الفساد في الجمهورية النيجيرية. ولتحقيق هدف البحث تم اعداد استمارة استبيان لتشمل 160 مستجيباً من المدققين الداخليين في مؤسسات القطاع العام في لاغوس ،وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج spss . واظهرت نتائج الدراسة أن المتغير المستقل جودة التدقيق الداخلي (استقلالية المدققين الداخليين وكفاءتهم ونزاهتهم) له تأثير كبير على الفساد ويمكن أن يساعد في القضاء على الفساد في القطاع العام. وينبغي متابعة جودة التدقيق الداخلي من خلال ضمان قيام المدقق الداخلي بمسؤوليته بشكل مستقل من خلال سن قوانين تحمي وظيفة المدقق الداخلي، كما ينبغي ان يتمتع المدقق الداخلي بالتأهيل الاكاديمي والمهني ، وأن تكون هذه المؤهلات عاملاً رئيسا ينبغي مراعاته عند توظيف اي شخص في قسم التدقيق داخلي في الوحدات الاقتصادية.

2-**Georgios L. Vousinas, 2016 ,The critical role of Internal Auditing in addressing bank fraud: A conceptual framework**

الدور الحاسم للتدقيق الداخلي في الحد من الاحتيال المصرفي: إطار مفاهيمي

الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على الدور الفاعل للتدقيق الداخلي في مكافحة الاحتيال المصرفي. وتم تحقيق هدف البحث من خلال تقديم مراجعة مبدئية الاطار النظري والتجريبي الذي يساعد في تحديد قيمة التدقيق الداخلي ومن ثم من خلال اقتراح إطار مفاهيمي من أجل بيان علاقته مع الاحتيال المصرفي ،. تؤكد النتائج أن التدقيق الداخلي يمكن أن

يلعب دورًا رئيسا في ضمان ادرة المخاطر وبالتالي الكشف عن الاحتيال المصرفي ، مما يضمن للمصارف استمرار عملها بشكل طبيعي ودون انقطاع، وبالتالي فإن أساليب التدقيق الداخلي تمهد لحوار مثمر بين مختلف أصحاب المصلحة. كما ان الدراسة توفر بعض الأفكار المفيدة للتطبيق المستقبلي .

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين لنا ان ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقةً انها ركزت على اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي في المصارف العراقية .

المبحث الثاني

اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي في المصارف

2-1 مفهوم التدقيق الداخلي

عرف معهد المدققين الداخلي (IIA) التدقيق الداخلي بانه "نشاط مستقل لتوفير تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية وتحسين عملياتها ومساعدتها على انجاز أهدافها ،من خلال منهجية منتظمة ، لتقييم وتطوير فعالية ادارة المخاطر وضبط ادارة وترشيد العمليات " (Arens, et. al.816 :2012)

وعرفه(الذنيبات، 30:2010) بانه وظيفة تدقيق داخلية مستقلة يقوم بها فرد او مجموعة افراد من داخل الوحدة الاقتصادية من اجل خدمة الادارة والتأكد من ان الرقابة الداخلية تعمل بشكل كفوء وفاعل ولتحقيق جميع اهدافها كما حددتها الادارة ، وذلك باستخدام طريقة مخططة ومنظمة لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وعملية التحكم فيها .

كما عرف التدقيق الداخلي: بانه عملية فحص المعلومات أو البيانات المالية من شخص مستقل ومحايد لأي وحدة اقتصادية بغض النظر عن هدفها وشكلها القانوني وحجمها ، لتقييم موضوعي للأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والاحداث وتحديد درجة العلاقة بين هذه الاقرارات ومقياس معين ، وايصال النتائج الى المستفيدين (نظمي والعزب 12:2012) .

2-1-1 معايير التدقيق الداخلي

نتيجة لأهمية التدقيق الداخلي فقد اصدر معهد المدققين الداخليين معايير عامة للتدقيق الداخلي تمثل اطارا او منهجا للعمل ، وهذه المعايير هي كما يأتي:(جمعة، 365:2000)

1- معيار الاستقلالية وبنبغي ان يكون المدقق مستقلا عن الانشطة التي يدققها.
2- معيار المهارة أي ان ينجز المدقق الداخلي عمله بمهارة وعناية مهنية كافية .
3- معيار نطاق العمل أي ان يشمل عمله كافة انشطة الوحدة ويشمل على دراسة وتقويم الرقابة الداخلية .
4- معيار اداء عمل التدقيق ويعني ان المدقق الداخلي يقوم بتخطيط عملية التدقيق واختبار المعلومات وتقويمها وتقديم تقرير عن نتائج عمله.

2-1-2 أهداف التدقيق الداخلي

لقد حدد معهد المدققين الداخلين اهداف التدقيق الداخلي بالاتي (IIA,2004:7.)

1- بيان المبادئ الأساسية التي تحدد الكيفية التي يتعين ان يكون عليها التدقيق الداخلي .
2- وضع اطاراعاما لأداء التدقيق الداخلي وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها انشطة التدقيق الداخلي الى اوسع مدى ممكن وضع اسس لقياس وتقييم أداء المدققين الداخلين .
3- لتأسيسات لعمليات ومعالجات تنظيمية متطورة وتشجيع ادخال تحسينات عليها .

ويرى(سعداني ، 2008: 6) ان اهداف التدقيق الداخلي تتمثل بالاتي :-

- الفعالية التي يتم فيها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من اقسام الوحدة الاقتصادية .
- تقييم وتحسين فعالية ادارة المخاطر والرقابة وعمليات الرقابة .
- تقديم الحلول الممكنة والتوصيات للمشاكل التي تواجهها الوحدة وزيادة قيمتها وتحسين عملياتها.
- كفاءة الطرائق التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والموقف المالي .
- التقييم الدوري للسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها ، وابداء الراي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق اعلى فاعلية ادارية .

2-1-3 انواع التدقيق الداخلي :

هناك عدة انواع من التدقيق الداخلي وهي (المطيري،24 : 2012)

1- التدقيق الداخلي المالي:- يتضمن الفحص المنتظم للعمليات المالية والسجلات المحاسبية والقوائم المالية المتعلقة بها، وينقسم هذا النوع من التدقيق إلى قسمين هما (المدلل، 2007 : 56)

- التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف : وهو أحد أنواع الرقابة الذاتية ويتم ذلك من خلال تكليف موظف بتدقيق عمل موظف اخر لكي يتم التحقق من سلامة الإجراءات واكتمال المستندات ثم الموافقة على التنفيذ .
- التدقيق الداخلي المالي بعد الصرف : يقوم هذا التدقيق على اختيار عينات يتم فحصها من خلال قسم التدقيق الداخلي او ديوان الرقابة المالية، وذلك لكي يتم التأكد من مدى الالتزام بالقوانين والانظمة المعمول بها .

2- التدقيق الداخلي التشغيلي :- يهدف هذا النوع من التدقيق الداخلي الى فحص وتقييم اعمال الوحدة ككل لتأكد كفاءة وفاعلية استخدام الموارد المتاحة وفق خطة معدة مسبقا ومتفق عليها مع الجهات العليا في الوحدة الاقتصادية.

3- التدقيق الداخلي لأغراض خاصة :- وهو الذي يقوم به المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعاته تكلفة الادارة العليا للقيام بها، ويتفق من حيث الاسلوب او النطاق مع النوعين السابقين، ولكنه يختلف من ناحية التوقيت اذ انه غالبا يكون فجائيا وغير مدرج من ضمن خطة التدقيق الداخلي ، ويشمل هذا النوع عمليات التفتيش الفجائية التي تهدف لاكتشاف الغش والفساد وإجراء التحقيقات اللازمة بهذا الموضوع.

2-1-4 التدقيق الداخلي في المصارف

ان وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف وخصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم والكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء. فضلا عن أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تصميم وتطوير الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة واضافة قيمة للمصرف، كما يعمل على تقييم وتحسين إدارة المخاطر، وتحقيقا لهذا الدور ينبغي على المدقق الداخلي الالتزام بالمعايير الدولية، كما ينبغي أن يكون على دراية كافية بطبيعة العمل المصرفي حتى يتمكن من وضع خطة مناسبة لإجراء عملية التدقيق في المصرف بهدف تحديد عوامل المخاطر، وتزويد الإدارة المسؤولة بنتائج تقويمات المخاطر وتأكيد كون أنظمة الرقابة كافية لتجنب أو تقليل المخاطر.

وترى(حمني، 2006 :113- 114) ان أهداف التدقيق الداخلي على مستوى المصرف يمكن تقسيمها إلى محورين هما : الأمان ، وتحسين التقييم وذلك كما يأتي.

- الأمان :- لضمان العمل بالإجراءات والتنظيمات ، التي تضمن أمن المعاملات ، والموجودات، والأشخاص وتحقيق الأهداف المحددة. اذ تشمل المعاملات هنا كل العمليات المعالجة في مختلف أقسام المصرف، والتي يتم تقسيمها إلى عدة وظائف، بعضها مرتبط بالإنتاج المصرفي وبعضها يضم أنشطة الصيانة والإدارة وما يميز الإنتاج المصرفي كونه يطبق إلزاميا اللامركزية، مما يتطلب درجة عالية من تطور أجهزة الرقابة الداخلية. أما فيما يتعلق بالموجودات، فهي تضم مباني المصرف، أدواته و تضم أيضا وسائل الدفع، وكلها تتطلب حماية إدارية ومادية. وأما الأشخاص (موظفي المصرف)، فحمايتهم تكون ضد الاعتداءات الخارجية والضغوطات. ويمكن أن يمتد الأمان إلى الأهداف المرجوة، اذ يهتم المدقق بمدى اتجاه الأنشطة إلى موافقة أو مخالفة الأهداف ، بمعنى تقييم مستوى تطابق أجهزة العمل مع الأهداف المعلنة.
- تحسين التقييم :-تؤدي قوة الاقتراح إلى تحسين الكفاءات، فمهما بلغت درجة تطور الأنظمة في المصرف، فإن إمكانيات التحسين تبقى دائما واردة.

2-1-5 أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المصرف يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية الاتية (يغدود وصبايحي، 2007 :6-7) .

1. الأسس الإدارية : تعد الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:-
   - وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للمصرف ،اذ يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها .
   - تقسيم العمل اذ يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم ، وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.
   - تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل، بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطائه قدرا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.
   - تطبيق الإدارة بالاستثناء اذ يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الإداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وايجاد حلول عملية له، فضلا عن مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

1- الأسس المالية والمحاسبية:- ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المصرف، وأهمها:-

- توفير الأمان :- و يعني ضمان حقوق زبائن المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه.
- مراقبة السيولة :- و تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع زبائنه في صورة نقدية أو شبه نقدية، يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جدا وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات زبائنه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لان غياب التوازن يقود إلى المخاطرة .
- تعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

2-2 مفهوم الفساد

إن الفساد (Corruption) مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته . فالفساد موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى ، فهو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح ومكاسب خاصة ، ووفقا لتعريف الامم المتحدة هو سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص (الثمري و الفتلي ، 2001،:15) . اما البنك الدولي والذي يمثل اعلى هيئة مصرفية في العالم فقد عرف الفساد بانه استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية (خميسي وحكيمة ، 2012 :2) .

كما وتعرفه منظمة الشفافية الدولية بانه اساءة استخدام السلطة العامة او الوظيفة العامة لأغراض خاصة /http://www.transparency.org

يمكن القول ان الفساد عبارة عن سلوك معين يتخذ صفة غير رسمية ويتمثل بالتجاوزات المالية ومخالفة القواعد والأنظمة والتعليمات التي تحكم العمل في كافة القطاعات.

2-2-1 انواع الفساد

يأخذ الفساد الاشكال الاتية(الضمور، 2014 :48):-

1. الإسراف ونهب المال العام: يتم هذا الشكل من خلال هدر وتبديد الثروة العامة بشكل سري.
2. تهريب الأموال: يمثل أحد مظاهر الفساد المالي التي تحدث عندما يتم الاستيلاء على الأموال بطريقة غير شرعية من بعض المسؤولين الكبار ، وذلك من خلال استخدام نفوذه وصلاحياته بموجب القانون والقيام بتحويلها إلى الخارج.
3. تبييض الأموال: يرتبط هذا النوع من الفساد بما ورد أعلاه ، اذ إن المسؤول عندما يستولي على المال العام يحاول إدخالها إلى المجرى المالي الاقتصادي بهدف اعطائها الصفة الشرعية وتصبح كأنها أموال مكتسبة بطريقة مشروعة ، وتتم من خلال استخدام عملية التحويل عن طريق المصارف.
4. مخالفة القواعد والأحكام المالية والقانونية: يكون ذلك من خلال الافتقار إلى النزاهة والشفافية في التصرفات المالية، وتحدث عندما تكون هناك علاقات عاطفية أو اجتماعية بين المسؤولين الكبار وأشخاص آخرين متمثلين بأقربائهم أو أولادهم فيتم إحالة الصفقات المالية والمشاريع لهم بهدف الحصول على الأموال وليس تنفيذا للصفقة (البكوع ،واخرون ،2009 :25-26).
5. إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية: وتتمثل بمحاولات الإدارة لتظليل الأرباح المفصح عنها، وذلك بسبب المرونة بالمعايير المعمول بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة، بهدف تحقيق مصالح خاصة أو التأثير على العلاقات التعاقدية بين الإدارة والمالكين (اللوزي،2013 :88)
6. اختلاس موجودات: يقصد به عملية التصرف بالموجودات المملوكة للوحدة الاقتصادية بطرائق مخافة للأسس والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتنتشر هذه الحالات نتيجة الضعف الحاصل في نظم المعلومات المحاسبية للوحدة، وضعف دور أجهزة الرقابة الداخلية في مكافحة مثل هذه الحالات التي تمثل الفساد المالي بعينه (عبود، 2008 :48)
7. الغش: يعرف على أنه تقديم معلومات مظللة ذات أهمية نسبية بشكل مقصود، وينتج عنه أضرار مادية للمستخدم الذي يعتمد عليها ويكون الغش اما التلاعب بالبيانات ًوالقوائم المالية ، او التلاعب بالموجودات .. يمكن القول بأن الغش هو المعنى الواسع للجرائم والمخالفات التي يتم ارتكابها بشكل متعمد لتحقيق أغراض ومصالح شخصية على حساب الآخرين (برغل، 2015 : 86).

3-2 اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي في المصارف

بالرغم من عدم مسؤولية التدقيق الداخلي عن منع حدوث الفساد، فقد يكون للتدقيق الداخلي تأثير مهم في الحد من حدوث الفساد. وبإمكان المدققين المساهمة بفعالية في منع حدوث الفساد عن طريق القيام بالإجراءات الاتية :

1- التخطيط لعملية التدقيق والأخذ بعين الاعتبار العوامل المحتملة التي من الممكن ان تشكل فرصة لارتكاب الاحتيال والفساد. واهم هذه العوامل : (دليل الاسوساي الرقابي، 2003)

- العوامل المتعلقة بطبيعة الوحدة الاقتصادية (العوامل التنظيمية)
- الثقافة الداخلية - القضايا السلوكية - المحفزات - السياسات الداخلية
- الاعتبارات الجغرافية - آليات الحوكمة.

2- إجراء تقييم للمخاطر وعوامل التعرض للفساد في المصرف.

3- تحديد المؤشرات التي تدل على إمكانية وجود الفساد وآلية التعامل معها، والظروف التي قد يشير تواجدها إلى ازدياد مخاطر وقوع عمليات الفساد وجمع أدلة التدقيق لإثباتها. ومن هذه المؤشرات التي تدل على وجود الفساد الاداري والمالي : البيانات الخاطئة ،إخفاء الأدلة ، إعاقة التدقيق ،نمط السلوك أو السلوك المتكرر، تغيير الوثائق ، التزوير .

4- التحضير للإبلاغ عن الفساد بعد جمع الأدلة لإثبات الفساد الاداري والمالي .

5- مناقشة نتائج التدقيق الداخلي حول احتمالية وجود الفساد الاداري والمالي مع ادارة المصرف.

6- خيارات المدقق الداخلي في الإبلاغ عن احتمالية وجود حالة الفساد الاداري والمالي. اما بإبلاغ ادارة في حال كان الفساد صادرعن موظف في المصرف، او ابلاغ الجهات المختصة مثل (هيئة مكافحة الفساد او ديوان الرقابة او المجلس التشريعي) في حال صدر الفساد من ادارة المصرف (دليل سياسات واجراءات التدقيق الداخلي، 2013).

ـالمبحث الثالث : الجانب العملي (عرض وتحليل النتائج)
اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي في عينة من المصارف العراقية

يتكون مجتمع الدراسة من عددا من المدققين الداخلين العاملين في المصارف العراقية ، وقد تم اختيار عينة عشوائية من المدققين الداخليين وقد بلغ عدد هؤلاء(100) مدققا.في عينه من المصارف العراقية التي تمثل مجتمع الدراسة وهذه المصارف كالاتي

- مصرف الرافدين / الحي العربي
- مصرف الشرق الاوسط
- مصرف الرافدين الادارة العامة
- المصرف العقاري / بغداد
- مصرف العراقي الاسلامي
- مصرف اسيا العراق الاسلامي

وذلك بهدف معرفة فاعلية اجراءات التدقيق الداخلي في المصارف في الحد من الفساد الاداري والمالي .

3-1 وصف العينة

1-الجنس

الجدول 1:

العدد والنسبة المئوية لعينة الاستبيان المدروسة وفق الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية (%)
ذكر	45	45
انثى	55	55
المجموع	100	%100

2-العمر

الجدول 2:

العدد والنسبة المئوية لعينة الاستبيان المدروسة وفق العمر

العمر (سنة)	العدد	النسبة المئوية (%)
اقل من 35 سنة	23	23
35-45 سنة	26	26
46-50 سنة	26	26
55 سنة فأكثر	25	25
المجموع	100	%100

3-مكان العمل

الجدول 3:

العدد والنسبة المئوية لعينة الاستبيان المدروسة وفق مكان العمل

مكان العمل	العدد	النسبة المئوية (%)
مصرف حكومي	40	40
مصرف اهلي	60	60
المجموع	100	%100

4- عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق

الجدول 4:

العدد والنسبة المئوية لعينة الاستبيان المدروسة وفق عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق

عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق	العدد	النسبة المئوية (%)
اقل من 10 سنوات	35	35
من 10-15 سنة	20	20
من 16-20 سنة	30	30
20 سنة فما فوق	15	15
المجموع	100	%100

5-المؤهل العلمي

الجدول 5:

العدد والنسبة المئوية لعينة الاستبيان المدروسة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية (%)
دكتوراه أو ما يعادلها	1	1
ماجستير أو ما يعادلها	5	5
بكالوريوس	74	74
اخرى	20	20
المجموع	100	%100

6-التخصص

الجدول 6:

العدد والنسبة المئوية لعينة الاستبيان المدروسة وفق التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية (%)
محاسبة	25	25
ادارة	27	27
مالية ومصرفية	28	28
اخرى تذكر	20	20
المجموع	100	%100

يلاحظ من الجداول أعلاه والنسب المئوية لها ان معظم الذين تم استبيان آرائهم من المعنيين بموضوع البحث بصورة مباشرة، ومؤهلين من الناحية العلمية والعملية لفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها بشكل علمي وموضوعي.

2-3 عرض وتحليل النتائج

اولا : فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف

وتقاس بالأسئلة من(1-10) والجدول(7) يوضح قيم التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه الأسئلة .

جدول (7)

التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات عن أسئلة فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف

ت	الأسئلة	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدا	المعنوية	المعدل ± SD	الرتبة

ت	الأسئلة	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدا	المعنوية	المعدل ± SD	الرتبة
-1	يتوفر لدى المصرف مدققين داخليين لديهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من اداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية.	20	60	5	5	10	**	25.00 2.78±	5
-2	ان المدقق الداخلي في المصرف متحرر من اية مسؤوليات تنفيذية واية قيود يمكن ان تؤثر على موضوعيتة	15	50	20	10	5	**	24.00 2.52±	8
-3	يرتبط التدقيق الداخلي بأعلى مستوى اداري في المصرف	25	65	5	5	0	**	3.64±27.33	1
-4	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين.	15	55	15	0	15	**	23.67 2.36±	9
-5	يوجد لدى التدقيق الداخلي وعي كامل لدورة في اكتشاف الغش والفساد في المصرف	20	50	15	5	10	**	24.33 2.50±	7
-6	يلتزم المدقق الداخلي ببذل العناية المهنية الواجبة عند دراسة وتقييم الرقابة الداخلية او عند اداء عمله .	25	45	15	5	10	**	24.67 3.04±	6
-7	يقدم المدقق الداخلي في المصرف تقارير دورية ومنتظمة الى الادارة حول انشطة المصرف المختلفة	20	60	10	0	10	**	25.33 3.58±	4
-8	تستجيب الادارة وبشكل مناسب وسريع للتوصيات التي يقدمها المدقق الداخلي حول الرقابة الداخلية او اي مقترحات متعلقة بأنشطة المصرف.	37	45	10	2	6	**	27.00 2.98±	2
-9	تستند خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر بشكل دوري.	25	50	20	0	5	**	26.00 2.80±	3
-10	يتم تنمية قدرات المدقق الداخلي من خلال الدورات التدريبية والنشرات العلمية لغرض تعزيز مهاراته وقدراته.	30	35	15	10	0	**	23.67 1.84±	9
	قيمة T-test	--	--	--	--	--	--	* 2.52	--
* (P≤0.05) ، دلالة معنوية. ** (P≤0.01).									

الجدول(7) أعلاه يعكس اجابات فقرات المحور الثاني للاستبانه والمتعلقة بفاعلية التدقيق الداخلي في المصارف وبعد ملاحظة الاجوبة يظهر ان السؤال الثالث "يرتبط التدقيق الداخلي بأعلى مستوى اداري في المصرف" حصل على اعلى اجابة بلغت (65) من مجموع حجم العينة البالغ (100) وبدرجة كبيرة والتي وزنها (4) وكانت باعلى متوسط حسابي البالغ (27.33) وبانحراف معياري بلغ(±3.64) وبذلك حصل على المرتبة الاولى للإجابات. اما السؤال (10) " يتم تنمية قدرات المدقق الداخلي من خلال الدورات التدريبية والنشرات العلمية لغرض تعزيز مهاراته وقدراته "فقد حصل على اقل اجابه بلغت(35) من مجموع الاجابات البالغة (100) بمتوسط قيمته (23.67) وبانحراف معياري (± 1.84) ،

وقد كانت قيمة اختبار T-Test بمقدار (2.53) وبعد مقارنة Asyp-p-value مع(1%) و (5%) نلاحظ الاجابة معنوية اي اكبر من(1%) واقل من(5%). وبذلك تعد الاجابات لهذا المحور مقبولة .

ثانيا: اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي في المصارف

وتقاس بالأسئلة من (1-12) والجدول(8) يوضح قيم التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه الاسئلة :-

جدول (8)

التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات عن أسئلة اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي في المصارف

ت	الأسئلة	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدا	المعنوية	المعدل ± SD	الرتبة
-1	يقوم المدقق الداخلي بتحديد الظروف التي قد يشير تواجدها إلى ازدياد مخاطر وقوع عمليات الفساد الاداري والمالي في المصرف	37	53	10	0	0	**	28.46 3.9±	1
-2	يتولى نشاط التدقيق الداخلي بوضع نظم الإجراءات إدارة المخاطر مراقبة وتقييم فعاليتها في المصرف	30	30	25	10	5	**	24.67 2.69±	9
-3	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من العمليات المصرفية الخاصة بالتحويلات المالية بين المصارف المختلفة داخل الدولة أو خارجها والتي توفر التشتيت والتمويه عن اقتفاء الآثار غير المشروعة للأموال.	35	55	6	2	2	**	27.93 3.70±	2
-4	يقوم المدقق الداخلي بمتابعة وتقييم سياسات المساءلة التي تتبعها الإدارة التنفيذية والتقرير عن ذلك إلى الإدارة العليا للمصرف	29	61	8	1	1	**	27.73 3.53±	2
-5	يتحقق المدقق الداخلي من الزيادة الكبيرة في حجم الودائع النقدية للأفراد والشركات ودون سبب واضح وخلال فترة زمنية قصيرة .	25	45	15	5	10	**	24.67 1.86±	9
-6	يتأكد المدقق الداخلي من وجود آليات لتسوية الشكاوي أو الخلافات التي تنشا بين المصرف وأصحاب العمل .	25	50	10	5	10	**	25.00 2.79±	8
-7	يتأكد التدقيق الداخلي من توافر النزاهة والقيم الأخلاقية لدى السلطات الإشراقية التنظيمية والتنفيذية للقيام بواجباتهم بطريقة موضوعيّة	30	45	15	5	5	**	26.00 3.04±	6
-8	يقوم التدقيق الداخلي بتحديد المؤشرات التي تدل على إمكانية وجود عمليات فساد داري ومالي وآلية التعامل معها.	25	50	15	0	10	**	25.33 2.63±	7
-9	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من فعالية أداء إدارة المصرف و المساءلة التنظيمية فيها.	15	55	15	5	10	**	±24.00 3.19	11
-10	يقوم المدقق الداخلي بفحص وإعداد تقرير عن أي نشاط من أنشطة المصرف أو أي مستوى إداري فيه	25	50	20	0	10	**	26.33 2.94±	5
-11	مناقشة نتائج التدقيق الداخلي حول احتمالية وجود الفساد الاداري والمالي مع الإدارة وابلاغ الجهات المختصة في حال وجود الفساد الاداري والمالي في المصرف .	25	40	20	5	10	**	24.33 2.57±	10
-12	يعمل المدقق الداخلي على تقديم التوصيات والمقترحات التي تساعد على تحسين الممارسات الإدارية والمحاسبية في المصرف	35	45	15	0	5	**	27.00 3.42±	4
	قيمة T-test	--	--	--	--	--	--	* 2.08	--

* (P≤0.05) ، دلالة معنوية. ** (P≤0.01).

نلاحظ من الجدول (8) اعلاه ان السؤال الاول "يقوم المدقق الداخلي بتحديد الظروف التي قد يشير تواجدها إلى ازدياد مخاطر وقوع عمليات الفساد الاداري والمالي في المصرف " احتل الرتبة (1) من مجموع الاسئلة لهذا المحور والبالغة (12) سؤال وكانت قيمة متوسطة الحسابي (28.46) وبانحراف معياري مقداره(±3.9) وكانت اعلى اجابة فيه بدرجة كبيرة قد بلغت (53) من مجموع حجم

العينة (100). اما السؤال (9) "يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من فعالية أداء إدارة المصرف و المساءلة التنظيمية فيها. فقد "احتل الرتبة الاخيرة بمتوسط مقداره(24.00) وبانحراف معياري مقداره(± 3.19) وكانت قيمة اختبار T-Test بمقدار(2.08) معنوية ، و بعد مقارنة Asyp-p-value مع(1%) و(5%) نلاحظ الاجابة معنوية اي اكبر من(1%) واقل من(5%)اي ان الاجابات المحور الثاني كانت تقييمات ايجابية

ثانيا : تحليل علاقة التأثير فاعلية اجراءات التدقيق الداخلي والحد من الفساد الاداري في المصارف

الجدول 9:

معامل الارتباط ومعامل الانحدار الخطي بين المحورين وفق استمارة الاستبيان

المحاور		معامل الارتباط – r	مستوى المعنوية
معامل الارتباط –r	فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي في المصارف	0.74	**
معامل الانحدار الخطي (b)	المحور الثاني على المحور الاول	0.188	*
معادلة التوقع	Y^= 24.6 +0.188 X		
* (P≤0.05) ، دلالة معنوية. ** (P≤0.01) ، دلالة عالية المعنوية.			

المصدر : من اعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات الحاسوب باستخدام البرنامج الاحصائي SAS -2012

من الجدول (9) اعلاه نلاحظ ان معامل الارتباط r بلغ (74%) ومستوى المعنوية (معنوية بدرجة عالية) وان قيمة b لمعادلة الانحدار بلغت قيمتها (0.188) وهو معنوي فقط . وبذلك يمكن ان نستخدم معادلة الانحدار للتنبوء المستقبلي عن طريق تطبيق معادلة الانحدار التقديرية بالشكل الاتي :-

$$\acute{Y} = 24.6 + 0.188\ X$$

اي ان زيادة وحدة واحدة في x تقابلها زيادة في قيمة ŷ مقدارها كما ياتي :

24.788 =24.6 +0.188

الجدول 10:

معامل الثبات والصدق للمحورين المدروسة في استمارة الاستبيان

ت	المحاور	الثبات والصدق
1	فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف	0.78
2	اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي في المصارف	0.73
---	الاجمالي	0.78

المصدر : من اعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات الحاسوب باستخدام البرنامج الاحصائي SAS -2012

من الجدول(10) اعلاه نلاحظ ان محور(فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف) بلغت نسبة (78%)، كما ان محور (اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي) بلغت (73%) . وبذلك توجد علاقة معنوية بين فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف وبين اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي . وهذا يوجب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود "علاقة تاثير بين فاعلية التدقيق الداخلي وبين اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الاداري والمالي" .

وقد تم استعمل البرنامج الإحصائي SAS- Statistical Analysis System (2012) في تحليل البيانات لدراسة العلاقات المطلوبة وفق اهداف الدراسة للعوامل المستقلة والفقرات ضمن المحاور التي شملها الاستبيان ، وقورنت الفروق المعنوية بين المتوسطات باختبار اقل فرق معنوي (Least Significant Difference-LSD) واختباري T (تم حسابها من تقسيم الجزء على الكل 150 والضرب في 100) .وتم حساب الوزن لكل فقرة وفق مجموع ضرب الاعداد لكل جواب في درجة الجواب التي تم تحديدها وفق الاهمية (بدرجة كبيرة جدا =5 ، بدرجة كبيرة =4 ، بدرجة متوسطة =3 ، بدرجة قليلة=2 ، بدرجة قليلة جدا=1) ومن ثم التقسيم على (15) والتي مثلت مجموع درجات لأهمية انفة الذكر، وبالتالي تم ترتيبها من الاعلى الى الادنى. كما تم تقدير معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين العوامل المستقلة ومعلومات

المحاور المدروسة وكذلك بين المحاور ذاتها ووفق قانون الارتباط البسيط. كما تم تقدير معامل الانحدار الخطي بين المحاور المختلفة ضمن استمارة الاستبانة، وحساب معامل الثبات والصدق .

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

1-4 الاستنتاجات

1. الفساد يتمثل في إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ويتمثل في الرشوة ، والابتزاز ، و استغلال النفوذ والمحسوبية ، و الاحتيال ، و الاختلاس.
2. يتبنى المدقق الداخلي نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية، كما أنه يبذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ عمليات إدارة .
3. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف وبين اجراءات التدقيق في الحد من الفساد الاداري المالي .

2-4 التوصيات

1. ضرورة التزام المدققين الداخليين بمعايير الأداء المهني المستحدثة في مواجهة ظاهر الفساد الاداري والمالي ، و ينبغي ان يتسم أداءه بالموضوعية والحياد والنزاهة، اذ يمكن التحقق من ذلك من قبل مدقق خارجي.
2. ضرورة الاستجابة المناسبة والسريعة لتوصيات التدقيق الداخلي من قبل الادارة.
3. ضرورة وجود دليل مكتوب للسياسات والاجراءات المتبعة في ادارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل موظفي التدقيق الداخلي.
4. ضرورة قيام التدقيق الداخلي برفع تقارير دورية الى الادارة العليا ومناقشة نتائج التدقيق الداخلي حول احتمالية وجود الفساد الاداري والمالي مع الادارة العليا وابلاغ الجهات المختصة في حال وجوده في المصرف .
5. ضرورة تأهيل موظفي التدقيق الداخلي علميا وعمليا من خلال الدورات التدريبية والنشرات العلمية، بما يؤدي إلى تفهمهم للعمل الرقابي وطبيعة العمليات المالية التي قد تشكل بيئة الفساد المالي .وإعادة تأهيل المدققين باستمرار لمواكبة آخر المستجدات في معايير الدقيق الداخلي ورفع من مستوى الكفاءة المهنية بما يضمن الحد من الفساد الاداري والمالي في المصرف.

المصادر

اولا : الكتب والوثائق العربية

1- الثمري ، هاشم ، الفتلي ، ايثار 2001 الفساد الاداري و المالي و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية ,دار اليازوري للنشر و التوزيع ,الاردن .

2- جمعة، احمد حلمي، 2000 ،المدخل الحديث للتدقيق الحسابات ، دار صفاء للطباعة والنشر ، عمان

3- دليل الاسوساي الرقابي حول الاحتيال والفساد (2003)، صادر عن المنظمة الاسيوية لهيئات الرقابة العليا (الاسوساي) دولة الكويت – ديوان المحاسبة – الطبعة الثالثة.

4- دليل سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي 2013 ، ديوان الرقابة المالية .

5- الذنيبات، علي عبد القادر ،(2010) تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية:نظرية وتطبيق، الأردن :المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى.

6- الضمور، عدنان محمد، 2014، الفساد الاداري والمالي كأحد محددات العنف في المجتمع :دراسة مقارنة ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى.

7- عبود، سالم محمد، 2008 ظاهرة الفساد الاداري والمالي. ط1 ،بغداد: دار الدكتور للعلوم.

8- نظمي ، إيهاب، العزب ، وهاني ، (2012) تدقيق الحسابات :الاطار النظري ، دار وائل للنشر. الطبعة الأولى.

ثانيا : البحوث والرسائل والمجلات والدوريات

1- برغل، لينا مصطفى، 2015، دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد الاداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة(، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن

2- بغدود ، راضية، وصبايحي ، نوال:2007 "دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول "إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم"،.

3- البكوع، فيحاء عبد الخالق، والعلي، منهل مجيد، والأفندي، أرسلان إبراهيم، 2009 ، دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي: دراسة محاسبية تحليلية ، مجلة بحوث مستقبلية.
4- حمد ، منى كامل ، 2016 ، دور الاتجاهات المعاصرة للتدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والداري
5- حمني ، حورية، 2006 "آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها-حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري قسنطينة.
6- خميسي، بن رجم محمد , حكيمة، حليمي, 2012 ، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الاداري , جامعة محمد خيضر – بسكرة .
7- سعداني ابراهيم احمد ، 2008 ، دور حوكمة الشركة والمراجعة الداخلية في تطوير الاقتصاد الوطني ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة .
8- عطاطرة ، أيمن فتحي ، 2018 ، دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد في الدوائر الحكومية الفلسطينية
9- الغالي، بوخروبة ، بلقاسم ، دواح 2019 دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية - دراسة عينة من المصارف لوالية مستغانم.
10- اللوزي، خالد محمد ،2013 ، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم)دراسة اختبارية" على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة)،" جامعة الشرق الأوسط، عمان ، الأردن
11- المدلل، يوسف ،2007 ، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري دراسه تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة االإسلامية، غزة.
12- المطيري خلد سلطان ، 2012 ، قواعد السلوك وادأب مهنة التدقيق واثرها على جودة مهنة التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية ، /رسا الة ماجستير جامعة الشرق الاوسط .
13- ناصر ، أنور عباس ، 2018 ، دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والإداري .

ثالثا : المصادر الاجنبية ومواقع الانترنت

1- Institute of Internal Auditors IIA, "cod of ethics and standards for the professional practice of Internal Auditing " 2004 http ,//www.the ila,org .
2-Arens, A., Elder, R., and Beasley, M., (2012), Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach, 14th Edition, Pearson Education International, New Jersey, USA
3-- Ezekiel Olukayode, 2019, Effect of Internal Audit Quality on Corruption in Nigeria Public Sector.
4- Georgios L. Vousinas, 2016 ,The critical role of Internal Auditing in addressing bank fraud: A conceptual framework
5- منظمة الشفافية الدولية http://www.transparency.org

The effectiveness of internal audit procedures in banks in reducing administrative and financial corruption

Central Technical University
Institute of Management
Rusafa
078016399693
fatimahfeza@yahoo.com

Central Technical University
Institute of Management
Rusafa
07702555277
laylaabed@yahoo.com

Central Technical University
Institute of Management Rusafa
07903222354
Sahbaahmed1963@yahoo.com

Abstract

The research aims to demonstrate the effectiveness of internal audit procedures in banks in reducing administrative and financial corruption, and to achieve the goal of the research, (100) questionnaires were prepared and distributed to a sample of internal audit employees working in Iraqi banks, and the research hypothesis was tested and the data analyzed through the use of some methods. Appropriate statistic The most important results were reached: The existence of an effective and efficient internal audit in banks helps to discover administrative and financial corruption and thus reduce it. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which were: the need to increase interest in internal auditing, after which one of the most important elements of effective internal control, and the need to adopt continuous training for internal audit workers to keep pace with modern audit mechanisms, and the observations of internal auditing from the bank management should be responded to quickly.

KEY WORDS:. **Internal audit in banks, Administrative and financial corruption.**